

الحمد لله

الثلث لانهم لم يثبتوا بالاجماع فيه قالوا اصل الكلام والنفق عنه فلهذا لم يثبت
الزائد فان اريد ان يكون شرط او متعلقا بغيره لم يثبت بالاجماع فيسمى قوله
قد ثبت بعض الناس ان قوله ان شرطه لا يجوز فيكون له ثلث بعد المحسوس فيها بالاجماع
فان الاول لا يخرج عن الظاهر بل هو بالاجماع والثلث ما كان متعلقا بالثالث
وهو ليس بغيره فان قوله ليس عليه وهو بالثالث ونحو الزائد والاجماع لم يدل على
الزائد بل على وجوب الثلث محض وهو معنى المدح ولا بد من الزائد في قوله ليس
فان اريد زوجه وانما لا يشترط او بعد عن الاول مستحق لاصل المدح
فليس بالاجماع في ذلك فلم يكن اثباته بالاجماع وهو لم يثبت في الاصل بالاجماع
مصل الواحد والآخر والعرفي بمعنى المتقدمة فعل المدح لعل الطي موجب لعل
اولى لانهما في حكم بالظاهر قالوا اثبات اصل بالظاهر في المحسوس الاول
قاطع وانما في معنى شرط القطع والمعنى مستظهر في الخاص في قوله بالاجماع
المستعمل في الاصل على ان العمل لا يثبت انكر العرفي وبعض المتقدمة لا تفعل
المدح لعل الاول لا يثبت العمل قطعا مصل الدليل العرفي الدلالة او لا
بان في العمل به وانما انما عليه السلام قال في حكم بالظاهر ويدخل فيه ذلك
فطهور والحد في الطهر قد وضع احاد في الطهر بعد الظاهر بالاجماع دون
غيره لانهما من احد ما لو احاد من الدليلين انما في مصل الطهر بالاجماع
فانما في احد الواحد وقد ارم اثبات اصل كل به وهو العمل بالاجماع العرفي
مورد والاصول لا يثبت بالظاهر لوجوب القطع في العلمات والواحد ان يكون
بالجمك الاول فهو قاطع لانهما بالظاهر بالظاهر الاول وانما في
فانما في ذلك انما في معنى مصل او لا يشترط القطع في الاصول بام لا عليه
ولان واحدا في ذلك في الخاص وهو انما في المسئلة بالاجماع

مفتی محمد رفیع الرحمن

[illegible]

ابن الحنفى كلامه مفيد بتفسيره فوفاً لما فاد كلامه فانه طرف الكلام فانه
المنظم من المروءة الموصلة عليها والموسم الكلى وفراوى الى ان يامى و
وعالم ما ساء له فوفاً لشيء ولكن لا يفتى بما ليس هو حقا وبره على ما يقيم
وحده من اقسام الطلب فانه كلام بالاصطلاح كلها وتفيد شيئا غير صريح لانها
حميد بلسانها ما حاد اعتبارا ان الامان القيام من حيث ريد لان المطلوب هو القيام
المستوفى ريد لا مطلق القيام مرسوم واما لان الطلب من حيث العاقل لما يمل
مع طلب من حيث الوجود من مطلق الطلب لا بالي الحين ان يقول اردت يا فتوة
النسبة ان يعلم منه وقوع النسبة فانه ان كانه هو يرد له الذى ريد لان ان
يعلم مطلقا وحدث بالحق المصداق فتم اما اعتبارا بالنسبة القيام الى ريد الم
يعلم منه وفوقها واما باعتبار ان الطلب من حيث العاقل فلهذا عفا وهو واه
الطلب ثم ذكر ان اللواى فذكره ان فى هو الكلام الحكم فيه من حيث
ويخرج الخارج ما هو خارج عن كلام النفس المدلول عليه بذلك اللفظ فلهذا
قسم لان مدلول الطلب منه هو المعنى القيام بالنفس فخران ليعربان متعلقا
وانما فى الخارج من هذا اختلاف طلبت العام لانه يدل على الحكم من حيث الطلب
الحكم ولا مطابقا حاصري هو قيام الطلب بالمشكك وغيره لا بأس به ان
لمدلوله مطلقا حاصرا لطلبه متبها وتشاد وتبذير حاصرا للام والنفس
والرحم والقسم والاستفهام والنداء والمطلق يقول ان يقول الى ما دل على
الطلب لنداء بالالفهم وهو الاستفهام والنداء والمطلق يقول ان يقول
وهو اللام والنفس والافهم ويحسون الشبهة والاشاد والافهم
ويحسون من المسمى والرحم والقسم والنداء ويعلمون بالافهم
من الطلب للمعنى كان غير مدقك والافهم ان يكونت واشتركت

وطلعت الى العدة بالوقوف الشا ولا تانا لا جامع ولا تانا لا يقبل صدقا والكذب
 ولو كان خبر الكاذب ما حيا ولم يقبل المعلق ولا تانا لا يعطى المعلق شيئا ولو
 لو قال المرصعة طلعت كمثل قول بعد ذكر الاخبار والاشارة فيها
 ما اختلف خبر كذا في الاخبار او مرصعة العفو وطلعت وطلعت
 راضية ولا شك اننا في الاخبار في الخبر المستعمل او اننا في الاخبار اذا
 فقد باحد من الحكم وقد اختلف فيها والقول اننا لا نصدق الا اذا
 علمنا وهو اننا لا نصدق على الحكم ثبت ما حرمه فان لم يبدل مع ما حرمه
 اسبغ الدرر في غير ما حرمه فلا يوجد في الاخبار وهو اننا لا نصدق
 والكذب في ذلك الحكم عليه باحد مما كان خطأ قطعا وانما لو كان خبر الكاذب
 ما حيا ولا لازم منسب الى الملائكة في جميع المصنفات في خبره وروى غيره عليه
 ولا تانا لو كان مستحلا لم يقع كذا في خبره واما اسبغ واللازم فلا يكون
 ما حيا لم يقبل المعلق لانه لا يصدق على امر وانما يتصور في عالم يصح عليه
 يقبله اجماعا وانما كانا لا يعطى المعلق في خبره وانما ذكر ذلك لو قال
 المرصعة طلعت كمثل قول اننا في الاخبار لم يقع مطلقا او اننا في الاخبار
 لعدم قبول الحمل في ذلك كونه للسؤال فابده وانما علم ان الذي قال في الاخبار
 لم يقبل اننا في الاخبار مع بل اخبار عن الذين روى المصنفين في ذلك
 خارج النظر في الوجه الى سبيل بياض في سبيل التماس في قول المصنف
 وكذب لان الحكم اما سبيل في سبيل الامعاء ونفيها الى سبيلها ليس
 والكذب في قول المصنف انما كذا في امه في خبره والملا في الخبر فلا يكون
 صدقا لانهم لم يصعدوا في حجب بان المصنف امر او لم يصدق في خبره
 لان المجنون لا امر اوله او اصدام لم يصعد المجنون قالوا اما طاعة

- موضع قوله المرصعة امر في خبره
 فانه لا يقع وان اراد الاشارة

ما في الخبر ما ولا الى خطا ما يطابق

في الاخبار في الاخبار
 في الاخبار

في الخبر

رخص ما كذبوا كذبهم واجبت على ما كذبوا قبل ان كان هذا
 تصديق ولا كذب يتوهم والاشهاد في المناقبة كذا فيون واجب
 كذا فيون من شهادتهم ومن عطفه ان كذا فيون تصديق وكذا فيون الحكم
 اما مطابق للمخرج او لا الاول التصديق والى الكذب قال الخطوط
 اما مطابق للمخرج او لا مطابق اما معناه انه مطابق او لا اما مطابق
 اما معناه انه لا مطابق او لا اما معناه انهما ليسا بالمتفقين
 تصديق ولا كذب فيها وسطا في قولهم ما في خط الكذب باهم وجبه
 وجه الاستدلال ان المراد الحرف فيها اني كونه امر او كلام فيكون
 تقدير كونه مخبر لا يمكنه صدق لانهم لا يعتقدون كونه صدقا
 وقد حصر ائمة الكذب عنه كونه قسم وما ذلك الا لان المخبر لا يخل
 عن مصدق اعتقاد وطرايب ان المراد امر او لم يصح كونه مخبرا لان
 المخبر لا امر او لا كذا فيون غير مصدق في قولهم امر او امر او امر
 كذا فيون لم يصح عنه كونه حرا في الحاصل ان الاخر ادعى من الكذب
 ومغايه قد يكون كذا فيون ان سلم مصدق لا يخبر خبرا قالوا ما لك في الكذب
 وكذا فيون فدل على ان الوهم وهو ما ليس اعتقاد وان خالف
 الواقع ليس كذا فيون الخوايب انه ما لك بانه كذب بعد او اطلعت على امر
 خاص ودل على ان حال محرم ان كان المحرم بعد ما لا يخبر بتصديق ولا كذب
 ولا غيره فيعلم ان الواقع وعدمها واحصوا في الواقع والاشهاد في المناقبة
 فيون كذا فيون كذا فيون ففرقهم انك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما لم مطابق اعتقادهم والى جواب كلام ان كذا فيون ففرق كذا فيون
 اما لا سارا في ما يعلم لان من قال كذا فيون كذا فيون ففرقهم

وان كانت مجردا عن العلم والوجود في تقديرها لانه لو كان العلم والوجود
بذلك سره معه وجعلوا ذنبه ووجه اخره شيئا ما وحسم المنة والذنب
الاربع الاجزاء على ان العبودية او اتقان الاستقام هي حكمها بصدق واذ
حال خلافه حكمها بكذب وهذا المسئلة لقطعة لا قدر الاطراف فيها كذا
قال وسعس الى ما يعلم صدقه والى ما يعلم كذبه واحد منهما فالاول
شبه كالمبرأ من غيره كالموافق للسرور في نظر كذا العلم وهو
علم والاجماع والموافق للنظر والملك المتخالف ما علم صدقه والآخر
هو بطلان صدق كبر العدل وقد بطل كذب كبر الكذاب وقد نيك كالحول
وقد قال كل خبر لم صدقه فكذب قطعا لانه لو كان صدقا لم يصدق عليه
دليل كبره من رساله فاسد بطله في بعضه وفروم كذب كل شئ
كل مسلم وانما كذبنا له على العاقل انما الخبر ما فيها الخبر ينقسم الى ما يعلم
صدقه والى ما يعلم كذبه والى ما لا يعلم قطعه ولا كذب قطعه فله قسم
القسم الاول وهو ما يعلم صدقه فصدقه ما هو في نظر الفرد
ينبغي ان ينقسم الى فانه هو العلم بصدق العلم الفرد في نفسه وهو الموقوف
فرد في غيره اي اسعد العلم الفرد في غيره فغيره في غيره هو الموقوف للعلم
الفرد في غيره الواحد يعني الموقوف في غيره وهو في غيره اهل العلم
والخبر الموقوف للنظر في العلم في العطفان فان ذلك كله قد علم وفروم غيره
ما ينظر القسم الثاني وهو ما علم كذبه وهو كل خبر يخالف ما علم صدقه
الذي كبر في التالف وهو الا يعلم صدقه ولا كذب قطعه بطلان صدقه كبر العدل
وقد بطل كذب كبر الكذاب وقد لا بطل صدقه ولا كذب كبر كبر العدل
خالف فرد القسم الثاني الظاهر في مقال كل خبر لا يعلم صدقه فهو كذب قطعا

لانه لو كان صدق ما نسب اليه دليل كبره من الرسا له فانه اذا كان صدقا
 على جميع المعلومه وهدا فانه قد بان انه قد فرغ من بعض الافراد الاخره فانه قد فرغ من
 البعض وبقيا بالمرور من وقوع الخبر بها والصدق فانه قد فرغ من العلم بكذب كل ما يد
 او لا يعلم صدقه بل هو العلم بكذب كل مسلم فمن هو من سئلنا فلا دليل على
 ما في باطنه و ذلك باطل بالاجماع والضرورة واما العاقل من خبره في الرسا له
 فلا يصح لانه لا يمكن ان يعلم العلم بصدقه بل العلم بكذبه لانه بخلاف العاده فان
 العاده فيها العاقل ان يصدق في المعلومه تارة ومعظم الامور واحاد والمعلومه
 خبر جازم بغير العلم بصدقه بل بغير العلم بصدقه فمما يفرق بين الغرضين
 بالانفك عده عاده وبغيرها وخالفنا السند في اعادة المعلومه وهو انما
 في العلم من درجته السلا والناقصه والامم الى العدم والاشياء والجله وبما لا يخبر
 و قد ورد في ذلك ان كل علم واحد وان العلم كبره من العلم واحد وهو يرد
 الى ما هي للمعلومين والصدق في اليقود والنفسا في خبر لاني خبر في الخبر
 بين الضرور ودرجته ضرور ومان الضرور في سديم الوثاق ضرور
 قول المرعسم باقيا اخر الى متوار واحاد والوثاق في العلم صالح في خبر
 بغير خبر الوتر و قد تم ارسالنا في خبره في العلم بصدقه العلم بصدقه
 بغير خبر جازم علم صدقه بالاثبات الخليل الى الغرضين في ايقاع العلم بصدقه
 الخبر عاده فان من الغرضين ما يبرم الخبر من احاد الخبر والخبر والخبر والخبر
 معاوت من الوثاق ومنها ما يبرم في ذلك من الامور المنفصله والما فيه
 الغرضين كالعلم بخبر ضرور او نظرا في العلم بصدقه وان خبر الغرضين في خبر
 بغير العلم بصدقه وخالفنا السند في ذلك وكذا البرهانه انه منتهى خبره
 فانما خبره في العلم الضرور في السلا والناقصه وكذا وهو الامم الى كماله

ولا يشاء الخلفاء ذلك العلم بالمسبب لا فرق بينهما فيما هو دليلاً لهم
 وما ذلك إلا بالاختلاف قطعاً وقد آوّر وجده شكوكهما أنه كما صرح بالحق
 الكثير على كل مقام واحد وإن تفتش حادّه ومثلاً أنه هو الكذب على كل
 واحد وهو على الجدل لا ينافر كذا كما قد ينافر في قطعاً ولا ينافر كذا
 بل يرفض المساجد فإذا فرغ من كذب كل واحد فقد كذب الجميع قطعاً وجميعاً
 لا يحصل العلم ومما أن العلم موجود في دور التي تعلق المعلومات أو التجميع
 كذا يلقى وجه كثير متعدد وذلك محال ومثلاً أنه يريم لعدم في العبودية
 فيما تعلق به موسى أو عيسى أنه قال لا شيء بعد من هو سائر من هو فكل من هو
 أنه لو حصل علم حرور لا يترتب فيما بعد بين العلم بالحرور ورياسته إلا أنهم
 ما قبل إلا أن لا يحرر صاحب النفس أو حرر يسكنه روقاً أو لا يحرر
 الآخرين وما بينهما وهذا الثاني هو ما يفرضه ومثلاً في الحرور
 يستلزم الوفاق فيه وهو منقطع التوافق على القضاء والكل هو دور ولا ينافر
 فلا ذلك لك في الحرور فهو كذا في السقوط لا شيء الجواب أن ما تعصم الجواب
 علم الأول أنه قد علم وقوعه والعري وهو الداعي خلاف العلم بغيره ولا ينافر
 فوجود العادة بهما وجه معاً ظاهر لا ينافر الثاني أنه قد كمال الحكم الجليل
 حكم القضاء فإن هو واحد وهو في خلاف الفرض والعلم ما في العلم لا شيء
 وهو عليه مع العلم دون كل شيء في العادة فخر الثالث أن دور
 المصنف محال حادّه فخر الرابع أن فعل العبودية والنصارى لو حصل في العبودية
 حصل العلم وأنما حصل العلم سراً بطريق الحاسن أن الفرق أن نوع من الحرور
 وغيره من الحرور ربيع في الحرور فليفتن لا لا حصل المصنف بل يريم
 وغيره من الحرور أن الحرور في العلم الوفاق هو العلم به والنصارى

انما زنة الصدق والادب وعلوكم حد خلاف سقوطه على العلم وعلى انه
 ضروري في الكيفية والقياس بطريق منسب ما لو كان نظرا لا معر على كونه
 المقدر من وسع الخلاف في عقله او الحقيق لو كان ضروريا لا انقصر
 ولا يحصل الا بعد علمه ان في الحسنة والقيم عدد لا حاصل لهم وان كان
 كذلك ليس يكذب في غير المقصود واجب بالحق بل ان حصل علمهم انهم لا حاصل
 لهم لا انه مقتضى الحق علم ذلك فالعلم بالصدق ضروري ووضوحه بالترتيب
 ممكن في كل ضروري في العلم والوكان ضروري في العلم انه ضروري في كل
 مسامحة في كل ضروري لا بد من الضرورة في العلم ضروري في العلم في كل ضروري
 ان التواضع في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 على انه ضروري في كل الضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 انه قسم ثالث ووجه العلم في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 المقدر من واللازم من مستف لانا علم قطعا على اننا نذكر نافر المتوهم في العلم
 ذلك واما لو كان بطريق خلاف في العلم والادب في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 في النظرية واللازم من مستف ضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 الى جوهر المقدر من اللازم باطل لان العلم لا يحصل الا بعد العلم باطل في العلم في كل ضروري
 فلا شبهة وان الحق في كل ضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 العلم بالصدق ضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 ضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري في العلم في كل ضروري
 اذا قلت الادب رجع فكذلك ان قولنا لا معر مساويين في كل مستحق
 رجع واذا قلت الكل اعظم في كل رجع فكذلك ان قولنا الكل في كل رجع

وكل ما يكون كذلك فمما فطم منه وجهه الى الطين والمنكر ونحوه فمما فطم منه وجهه الى الطين والمنكر
 لو كان العلم ضرورة بالعلم بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة
 حصول العلم بالضرورة وبذلك كيف حصل بحال او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة
 اما المعارض فمما فطم منه وجهه لو كان نظرا بالعلم كونه نظرا بالعلم كونه نظرا بالعلم كونه نظرا بالعلم
 واما على فان كون العلم ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة
 بالعلم ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة
 بعد المحرر بعد الاعتناء والاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
 والوسط والوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط
 ما قد روي العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 ان قد ذكر في التواتر ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة او ضرورة بالضرورة
 كلها في المحرر بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 والوسط والوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط بالوسط
 فمن مثل هذه في العالم لا ينفيد قطعا بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 بل هو جميع طبقات المحرر في الاول والآخر والوسط بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 وضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 ان اريد وجوب العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 غير اوطنا او محارقا وان اريد وجوب العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 في القيود الثلاثة حادة لانها لا تفي الا بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 حصول هذه الزاوية فمما فطم منه وجهه نظرا بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 فالصابط عندنا حصول العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 لان الصابط عندنا حصول العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

وكو قال مع من حرام من انه نهره فخره كنه او فعل فخره كنه الى غير ذلك
فانه يدل بالافرام على سماعه وقد فانه ذلك منه وان كان شئ منكم
الحوادث لم يسمع ورجع العطف واعلم ان الواحد الواحد لا يسمع السماع ولا
سماحه بل العدد المشترك في المصطلح من الحركات فك وهو متواتر لا لان احده
مدق قطعا بل بالعادة قال خبر الواحد عالم به في التواتر قبل ان ينادى بالظن
على ان العدد الظن المستفيض اذا دخلت في ذلك انزل من غير الجمل المتواتر
شرف فخره وهو خبر الواحد وذلك ما لم يند الى حركاته كزيت واداء او قولا
وقيل هو خبر اداة الظن بطل على ان العدد الظن وربما لا يراد بالضرورة
فلا يراد من الخبر قسم يسمى المسموع وهو ما راى عليه على السلك في العدد فصل
العلم بالواحد العدل للعربين بعد التوقيف قبل ان يغير منه وقال احمد
والاكثر لا يغيره ولا يغيره الا ما حصل بغيره لكان حاديا مطروقا
وي لا سماعا للمعلومين بل وجب كطية الخالف واما حصوله بغيره فلو لم يكن
محور ولدا فشرع مع مراح وخارج وانما كحريم لفظها بغيره
بما حصل بالعربين وربما لا لولا الخلل في ما روت انهم قالوا اولكم ما
قلنا انهم الاول لانه مطروقا فمشدود النعم النماء لا يسمع حصوله في
الانقيص انهم الثالث لانا على الخالف لوقوع قالوا انما ليس ولا يسمع
يتبعون الا الظن ضمن قدم فعل على انه مجمع واجيب بان المنهج الاجماع
لا يند في اولها المعلوم العلم من الدين انزل قد اختلفت خبر الواحد العدل
بغير العلم او لا فخره اراه بغير العلم بالعلم والعربين ومنع به ابراهيم
بالا شريك في التوقيف فنداه وقال جرم وحصل العلم بغيره من العلم
فقال احمد فقول بعمل العلم به بلا غيره ونظر الى الخبر الواحد حصل العلم به

قوم لا يبرروا في تكميل العلم ليس كل حاصل حصل العلم به وقال
 لا يحصل العلم به لا يبرروا ولا يبرروا من جهة معان واحد بها ان لا يحصل
 بغير حرمه لتأيد له حصل لا يبرر له كان حاديا او لا يبرر له عندنا ولا يبرر له
 ما جاز او الراجح حاد فيختلف من غير ما لو كان حاديا لا يبرر له ولا يبرر له
 وافتقار اللازم من ولما اتي به حصل العلم به لا يبرر له لتناقض المعقولين
 او ان يبرر لان ما يبرر من ما يبرر فان ذلك جازيا بالفرد مع بل وقوع
 واللازم ما يبرر لان المعقولين واقعا في الواقع والا كان العلم حاديا
 فليس في غير من اجزاء النقصان ولما اتي به حصل العلم به بالقرآن ولما اتي به
 لوجوب العطف بغيره بالاجتهاد وهو خلاف في الجمع التام حصل العلم به
 ما يبرر له ولما اتي به لوجوب ملك الموت ولما اتي به مع الموت ان العلم به
 ما يبرر له من حرام وخياره وفروجه اذ لم يبرر له حاله من غير معاديه ووجه
 مشدود كذلك الملك والاكابر فملكه فانما يعطى له ذلك الحرام يعلم به وجه
 الولد كذا ذلك في النفس والحق في ربه لا يبرر له بالاسطر والملك انما يبرر له
 بيان العلم به لا يحصل بالحق في العاقل كالكلام عمل العقل في حلال واقعا
 العقل التام من التدرج ونحوه والطوابي انما يحصل بالحق في العاقل ان اوله لا
 الطرطر ربا موت يستحق اخرا واحدا ان العدل لا يثبت من طرطر افاده و
 العلم به حاد لا يبرر له في غير الواحد العدل انما ذكره لان حاد في العلم به
 المذكر كونه فقيد فان احدا لم يقبل ان يبرر له العدل هو العلم به طرطر
 اتيه من منان من يبرر له من مطلقا فقالوا لولا انهم في المسامحة افادته
 العلم به لا يبرر له في كونه فقيد لا يبرر له من مطلقا او من مطلقا في العلم به
 والعطف بغيره في طرطر انما لا يبرر له في الخبز القراني بما لا يبرر له

معاد في العلم به الفرد في قوله
 اعاد به لعله من انما المذكور

وہابی

[illegible]

ايعه لان الحكم الخالف للظن ساقط فخرهما معا واما هو المالك المتعبد بقول المذنب
 وافتاد به من اذ كانا فخر الحق في هذا الصنيع مستلزما لهما بالاسقاط في حق
 بالنسبة الى المتعبدين كذا هو في التماسه من حيث هو راجع الى الحق في الاستعانة به
 فصار من غير ريب اننا نقول في توقف من هو عدم العمل بما كان لما قيل
 ان شرط العمل عدم المعارض او التعبد به هو شرط العمل بما يشاء من ربه
 كما واننا لو جاز العمل في التعبد به لكانا في التعبد به لكانا في التعبد به
 اطاعا الخراب لانهم الما زيدا في العاوه قد ما دلت ان من ادرك القوة
 بدون غيره فهو كاذب وانما ما فوق ما في بعض ذلك الى كثرة الكذب
 عاده بخلاف ذلك ايضا فان محضه كمال غير اواحد خلافا للخاصة الى ان
 داود والرافض والمجهر بالسمع وقال احمد والفعال في سماع المصنفين
 في كسر العمل في غير اقر الصحابة والابواب في شيئا واذا كان غير كسر ذلك
 بغير ما لا تعاقب عاده كما نقول فطحا فوهم عمل العمل في غير ذلك
 سيما ان العمل بما هو اتم فقد انكر ابو بكر في المصنفين في رواه محمد
 سلمه وانكر غير جري موسى في الاستناد ان جمع رواه ابو محمد وانكر غير
 فاطمة بنت قيس وانكرت عائشة في ابن عمر واثبت انكر وانكر انساب
 قالوا ان هذا الجواب قصور عن بعض ما فيهم من الطهور لا لا طهور مما هو
 التواتر انه كان ينفذ الاشارة الى التواتر في بعض الاحكام ان ثبت
 جواز التعبد في الواحد وهو واقع بغير اذ على العمل في الواحد في كونه
 العاसान في اقر احمد وابن داود والفعال في بالوجوه قد اختلفوا
 في طريق اثباته في المجهر جمع اركب عمل السمع وخال احمد والفعال في
 سماع داود الحسين البصر في عمل الفعل في اجماع الصحابة والرافضين

ما نقل عنهم من الاستدلال على الواحد منهم في الواقع الخلفه الى لا كما وضعه
 والكلمه فيه غير راسخ فيهم ولم يكره عليهم ولا نقل ذلك في العلم
 الواحد بانها قديم كالقول بالبرهان وان اختلفت فيه فاعلموا انهم قديم
 انه على ما يكره في المغيره في صلات الله على كل امرئ من عباده في حيز اليوس
 وكره على اني ما كنت في وجوب المغيره ما طعن في بعض النماذج في الرات الرد
 في ذم الروح وكره من قوم فروه الاصل في عمل النماذج وكره في
 عدو النماذج في الروح وعلى ان يكره في سعيه بالبرهان المنقذ على
 المعايير الى بكر الاله في قوسه والاشياء في قوسه حيث لم يقرن في
 معتر الاثبات في انورث المغيره في تلك حاله في بعض النظر في الاستطوع
 وروى كتب السير في ذلك في وجه الاول قديم لا سلم ان العمل في
 هذا الواقع كان بهذه الاخبار او مدعيه في ذلك من مواعيد العمل الخليل
 يكونه من حيث السبيل للعلم والبرهان في قديم من سياها ان العمل بها في
 جعل كنه العمل في غير السبيل قديم في المعارض باذا انكر ابر بكر المغيره
 حتى رواه في ابي سله وانكر في خبر ابي موسى في الاسناد في رواه ابو سعيد
 وانكر في خبر فاطمه في ذلك كيف ترك كتاب الله يقول امره لا يعلم احد
 ام كذبت وكان في خلفه في المكره انكرت على من حرروا في خبره
 في حديث الحبيب مكاد ايله والكره انهم انا انكره مع الارشاد
 في صور في انوار الطن وذلك في الانزاع مدعيه في علمهم في العلم
 في كونه خبر واحد في ذلك في ذلك في علمهم في العلم في العلم
 قالوا لعلنا اخبار في خصوصه في القول ولا يلزم في كل خبر في العلم
 انهم على ما يظهر في اماننا النظر في خصوصه في كل ما يظهر في القول

وهو العاوي عيا وجوب العمل بما افاد الطه و لنا العلم فتر ان كان ينبغي
 حاول الى القول بتسليم الاحكام مع العلم لان المبعوث اليهم كانوا مكلفين
 بالعمل بقتضاه قال واستدل بطوارير مثل قوله اني قوله العلم
 ان الذين يكتفون ان جاءكم من غير بنياد و بعد قديرون وقد استدلل
 من قبلنا بطوارير لا بعد الا الطن ولا يكفر في المسائل العديدة منها قوله
 قوله لا فخر في كل فرق منهم طائفة يستعملون الدين ولست ذروا قلوبهم اذا
 رجعو اليهم لعلمهم كذروا وجه الاصحاح ان العمل بهذا الوجه لا يوجب
 الرجوع عند رجوع الطائفة الى كل فرق لا يكون العمل القوي فتر ان وجه العمل
 الماحد وهو بعد ان المراد الكفر في الرجوع يستلزم كذا ظاهر في ذلك
 في الاصول و فتر ان الذين يكتفون بالانزلة او عدم اليقين في العمل
 ولو لا وجوب العمل به لما كان لاظهار رعايته علم يصح حضوره في العمل
 وهو العلم بحيد لان المراد بالانزلة اية العرف مستلزم ان وجوب العمل به
 فتر ان حاكم من بني بنيان لا يثبت في العاقبة فتر ان العمل
 بخلافه وهو العلم بحيد لا يثبت في الحال وهو ضعيف وان سلم كنهه لان
 نظائر العمل لا يثبت في حاله او لا تقف ان يتفقوا الا ان العمل قد تقدم
 و لم يفهم ان لا يتصور الا انقطاع تلك الوقف علم فتر ان العمل
 اليه كبر وهو قلنا غير ما في قوله وان سلم فانما لا تقف له رتبة ما لا تقف او فتر
 ظاهر في القاطع و يجب التوقف في مسد الزا الحائز ان وجوب العمل به لا يوجب
 قالوا ولا قال له ولا بعد اليه ك جهل من غير اتباع الطن وقال
 ان يتبعون الا ان العمل قد تم اتباع الطن والنهي والذم دليل المرد عليه
 بنحو الوجوب لا يشك ان خبر الزا بعد الا ان العمل الماحد قد تقدم

[illegible]

مسوده اربع المراجع بقدر المساواه لا يخرج طرف الماهية فلا يخل
 الطلق قال ومنها للعدالة وهو تحفظه وثقة بحمل على حد ذاته لا يخرج طرف الماهية
 ليس مما يبره ويقضي بحساب الكسائر وتركها لا يخرج طرف الماهية بل يخرج
 الصفات وبعض المباح وقد عطف على الكتاب فردى ابن عمر التزك في التزك
 انفس وقد فقه المحقق والزمنا والقراء في المذهب والسمو ما كل ما كان
 وحقوق الوالدين المسلمين والامانة في المرام وزاد ابو هريرة ما كل الرضا
 وزاد في الرقة وشرب الخمر وقيل ما لم يدر الشارب عليه كعبه وما اتفق
 الصفات فيما يدل على الحسية في قوله والمطعم في بعض المباح بالليل
 بالجمام والاصحاح مع الاصل والمطعم في قوله لا يلقى به ولا يهرج
 اقول الشرط المباح حداد الراوى وهو ما كمل في ثقتي على ما عرفت
 والمروءة ليس مما يبره وثقنا بفتح المخرج الكثرة في الناحية
 اقول والمروءة بفتح المخرج والظن في وثقنا ليس مما يبره بل هو المقتضى
 اذ هو لا يصلح روايته وهو مما كلفت به في حديثه
 فلا بد لنا من هذه ما تسمى بها ولا سيما في جناب الموراد ابو الكبار والملا
 من ارجع الصفات وبعض الصفات وبعض المباح اما الكتاب في بعض الصفات
 مما الرواه عن وراى عن رضى عنها لكون التزك بطله في بعض النسخ
 بغيره وقد فقه المحقق والزمنا والقراء في المذهب والسمو ما كل ما كان
 وحقوق الوالدين المسلمين والامانة في المرام وزاد ابو هريرة ما كل الرضا
 البرجاء وادسارها الرقة وشرب الخمر وقيل ما لم يدر الشارب عليه كعبه وما اتفق
 عينا في بعضه وقال بعض كل ما كان في بعضه من بعضه او قلنا معه
 او اكثر منه في هذه دلالة الكفاية في بعضه ما كل ما كان في بعضه

العدل دون الخرج وقبل العكس الى كذا في الخرج دون العدل وقال
 الامامان بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في المطلق فيها والامام كذا في المطلق
 ما زاد ان شئ من غير البصر له كما انما لم يكثر عدلا وخلاف المعروض في المطلق
 اختلف في سبيلهم وراسخ يستلزم انهم يقولون انما المطلق في كل المطلق كان
 وذلك ما يصح في هذا الموضع لا يابا في الموضع انما اعتقاده فيما رآه
 حقا فلا يكثر به سببا ثانيا يابا لا يكثر في المطلق ولا في الموضع اما انما يستلزم
 اجماع الامر وهو المطلق لا يكثر في المطلق فيها يابا في المطلق لا يكثر في الموضع
 مع انك في الموضع سببا في الخرج والعدل في كثرة الخلاف فيه والامر في الموضع
 المطلق الجواب لا يكثر في الموضع في الموضع في قول العدل في وجوب الموضع في الموضع
 يعرف على انما في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الى الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الحديث في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 لم يره في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 بعض في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 فلاق الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 قال العدل في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 لا يكثر في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 و قد عرفت الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 لما انما في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 الخرج والعدل في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 بعد الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

الحاد من مسكن على الامم و ذلك كونه ليق الربره تعالى الزور كذا
 هو كما انه صنفه مثل هذا فلا يابو رايه المصنف كما لا يريد المصنف
 وانما يريد بغيره ان يصره ذلك غير واضح تلك مشقة الا كذا في هذا الصنف
 في قبل كغيرهم من قبل الذين المتفق فلا يقبل الدخول في غير مباحين و قلنا ان
 عدد من الاخر قائل انما هو الذين على الحال كالقوم و تباين بالقرعهم
 الحذر الامثال و اما الذين يحملون احكامهم و الامثال كذا في عدد ذلك
 المصنف و غيرهم انما كذا الناس على ان الصنف كذا عدد من قبل كغيرهم
 العدد و في غير ذلك من صنف الى التبعيل في قبل كغيرهم الى بين ظهور العقين
 اعني من على و صا و و اما كغيره فلا يقبل الدخول فيها مطلقا اي في كل
 و ذلك لان العاقبة من العقين في صنفين كذا في المصنف كغيره في هذا
 فصل و اما انما يرجح فيها كغيرهم و قلنا ان المصنف هم عدد من الاخر
 قائل حقيقا ناه و كذا و قلنا ما يدل على عدد النعم الثابت كغيره في
 كذا كذا حقيقا كذا و كذا في عدد و لا في عدد كذا في غير ذلك من العقين
 و الذين موافق او على الكفار و حاد بينهم و من الحديث في قوله و اما
 لقوم باهم انهم انهم و قوله في الفروع و قوله في عدد من الاخر
 قائل لا في عدد و قوله في عدد من الاخر و قوله في عدد من الاخر
 و لما انهم باهم انهم بالقرعهم من كذا في عدد من الاخر و قوله
 الا انهم و الا انهم و ذلك ما في عدد من الاخر و اما ما ذكره من العقين
 على الاصح و اي احد و فيها قاضي انهما و كل الى ما انهم من عقين
 سر و قلنا كل من عقين على عقين و قلنا المصنف احد و جوب العمل كذا
 انما هو و لا يصح و كذا في عدد من الاخر و كذا في عدد من الاخر

المعاصر العدل انما هو الذي احتمل الخلاف بين فريقين من علماء الأصول وكان
 عدلا اذا خال ما هو عليه وكان مسلما مدعواه ليدل على صحة ظاهر الاشياء
 منهم فانهم لم يسمعوا من قبل مسلمة الدين في خلاف ظاهره فانما هو شرط
 جبر او ظاهر او انما هو في العباد او عمل بعضهم في غير انما هو
 والكيل في الواجب لعدم خبر الواحد ولا الكورس ولا التفرع ولا عدم
 العوائد ولا عدم العداوة ولا الاكثار ولا العرفه ولا العلم
 او عداوة من حيث لم يسمع من غير العداوة ولا العداوة من غير العلم
 حصة او التفرع او خبر الواحد شرط وليست له في غيره كما فعلوا ذلك
 في القول من حيث العلم في خلاف ظاهره فانما هو شرط او علم او راد
 خبر العداوة او انما هو ظاهره وانما انما هو بين العلم واثباته من جهة
 فرج حيث جعل في انما هو في راد العلم في العلم واثباته من جهة
 العلم واثباته في السواد الوارد في جهة العلم في العلم في خبر الواحد
 في جانب العلم في العلم في السواد في جهة العلم في العلم في العلم في العلم
 الحكم في جهة العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 ولا بشرط العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لعدم العوائد في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لعدم حكم الحديث في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 زوى في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 لا علم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

قرأكم اجنبه او حينه والى حينه لان الامتداد على اجزائه والراوى عدل
 فانما هو عدل من ان يستدل او انما هو عدل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال القاضي مقرر في حقيقته صلى الله عليه وسلم انما هو عدل من ان يستدل
 والى هذا اذا قال صلى الله عليه وسلم او اجزائه او حينه او حينه او حينه
 بلا خلاف وقد اختلف في سائل هو مدرك واحد وهدى منها وعمره
 او انما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه او حينه
 بين ان يكون سموة وهو حقه من ربه فله الاحتمال في حقيقته فله
 جميعها فان قلنا بعد التعميم قبل ان يروى بالاجل وهو عدل والى هذا
 ان قد مر في حقه وهو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه
 هو ظهوره في حقه كذا قال القاضي في حقه كذا قال القاضي في حقه
 قوله وانما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه او حينه
 ذلك فانما هو حقه كذا قال القاضي في حقه كذا قال القاضي في حقه
 قالوا انما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه او حينه
 كذا قال القاضي في حقه كذا قال القاضي في حقه كذا قال القاضي في حقه
 انما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه او حينه
 ان ذلك وان احتمل بعد التعميم والاحتمالات البعيدة لا يمنع المطور
 مسددا اذا قال انما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه
 الامر قالوا انما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه
 بعد ان قلنا انما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه
 فتمت انما هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه او حينه
 ان الذي هو عدل من ان يستدل او حينه او حينه او حينه او حينه

امر ما او نسا ما رتباد و لرز و لك اعطاك فبدو ان عمل واحد و رتباد
 لفظ حال العمل و لك الى كذا امر الفاعل مسلم و ان لا كسر في رتباد و رتباد
 او امر صفي الاعدان يكون من استنباط فاعله او اساس و كذا امر و رتباد
 و كذا العمل هو عمل معمول كذا امرنا الواب ان يحصل في عمله و رتباد مع الطهور مع
 حال مستند او حال في الشك كذا انما لا يكون في الطهور في بعضا فخره انما لا يكون
 اقوله انما قال الفاعل في الشك كذا انما لا يكون في الشك كذا انما لا يكون في الشك كذا
 و قد خالف الكفر المنفيع في و شاول و لا يعد من الطهور و الاضاح انما
 حال مستند او حال في بعضا او كذا انما لا يكون في الطهور في عمل الى و قالوا
 لو كان لمساوت الفاعل فلكا لان الطريق فلي كذا الوارد الفاعل في و قال
 اصله انما يعمل او كذا انما يعملون كما فعلت ماله و كذا لا يعملون
 و الشئ الفاعل فلكا كذا انما لا يكون في الشك كذا انما لا يكون في الشك كذا
 و رتباد ماله الوارد في الشك كذا انما لا يكون في الشك كذا انما لا يكون في الشك كذا
 الواب في الغلظة ان ان كذا ما كذا الطريق فطعا و بهذا الطريق في
 موهبت الى و كذا في الشك كذا الوارد و ان كان لمساوت في فاعله فاعله فاعله
 في الفاعل الطريق و لا يمسو فاعله في و قال و مستند في الفاعل فاعله
 انتم او و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله
 قالوا و انما لا يكون في الشك كذا انما لا يكون في الشك كذا انما لا يكون في الشك كذا
 و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله
 او فخره ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله
 و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله
 فخره ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله و رتباد ماله

[illegible]

ذلك من الاله الاربعه واما قوله غيره مع الشيخ فهو قوله يا شريف واما قوله
 فهو قوله واما الاجابه وبيان قول اخبرتك كان مردی معي كذا امر محكم
 انه مسموعه او كذا وغير ذلك فلان من الموجودين المعنيين بالانسان اجابوا
 وادعوا باننا يقولوا اجابني بلخري وحدثني اجابه واما قوله لا تقول
 واجزه مطلقا قال بعضي لا نقيد بالي لا يقول ابيم حدثني واجزه اجابه كان
 يقول ليناوني بالاعيان يعرف ماذا ابتداء من زمان كان هو الاجابه واما
 للايدان والاعلام ابتداء حال الشك فيهم الغراب يعني الاساءه فبذلك تليق
 الغراب الاسود فوجد العمل من غير العداوه او الخلفه شيك انسان بالكله
 وقد مضى امره واما الاجابه المضميه والبرييف واما الاجابه لمع العام
 الموجودين بالانعم معنيين بالظاهر فهو قوله انما اصل الاجابه للموجودين
 او العام عباره بمداد الامر او لا فرق بينهما الا بالاصحار والسطو على
 ولا بد من اختلاف الظاهر فمستند واما الاجابه من كنه فلان او غير وجود
 من غيري فلان من غيري معاني كونه مثل ما اصل بكذا انفي صحتها فمضى معني
 اولي بالبينه فاقبل فان اجابه غير الموجود البعد من الموجود وغير المعين في
 صفة شاعره غير الاجابه غير الظاهر في العدل لاسرور والاعدا العالم او النظم
 سر وانه واما قوله قد ادرك في جوابك نص كغيره واما قوله فانه كان
 كنه مع الاجابه ولم يعبروا فيها على غير ما يجوز وما ذلك الا الاجابه
 فقد علم به كنه بطلان ما قوله ابو بكر السوار في حريانه ان كان عالما بمفهوم
 الكتاب جاز كما لو قال بسبب ما لم يصح من الكتاب قالوا او لا واما
 حديثي فقه كذب لانه لم يحدته واما ما في الروايات انه وان لم يحدته فريحا
 محدثه منها كما لو روى الشيخ فهو فانه لم يحدته ولو روى واما انما

و قوله اذ اروي عدل من عدل ثم كذب الاصل الفرج فرور و اورد عدل مال
 لم اورد به اذ انا لعل على ان لا يسلط على العمل به كذا الحديث لان اصلها
 كما وردت في الخبرين لا العدم في حدتها لان واحد منها بعينه لم يرد به
 وقد كان عدلا و لا يرد مع الضمان بالملك به اذ اكد نيبا اذ انا لعل
 اورد به اذ انا لعل ان عمل به حلالا لبعض الحنفية و لا يرد به اذ انا لعل
 لبا ان عدل غير كذب فوجب العمل به و اورد به اذ انا لعل اذ انا لعل
 مد كره و دون ذلك قطعا و قد استدل بان سبيل ابن صالح اروي خبره
 و قوله اورد به اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 ثم قال سبيل اورد به اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 المخرج و لا يرد به اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 خارج من الشهادة و الا لازم من شئنا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 لسان الاصل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 و قد اورد به اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 و غيره لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 الاصل لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 فيها و الا لازم من شئنا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 ملك و اورد به اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 حكم اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 انفراد العدل بربا و اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل
 من شئنا اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل اذ انا لعل

وان كان الاصل معصوماً ووجودنا علماً بالوجود الثاني في ذلك
غير من سبب القياس في الحقيقة المحررة قال لولا انه التقينا انه بلسا وحرارة
الاصل ما قبلنا منها فبما نقول من كل اصح من فروقات البرهان
العربية وغير ذلك من شاع وزاع ولم يذكره احد واما الثاني فيمكن
جزالي من وجوده وانما التماسنا مستنبطاً للصورة وكذلك
وعليه فترأى استنبط وذلك فالاكتيف معصم بالحدس في القياس
المعازي العمل بالقياس اذ هو واقع لو قدم لعدم الاصل في الشان
فان البرهان مبدئاً للوجود والعدم والقياس في سببكم الاصل في
وخصف التعليل ووجوده في الفروع وفي المعاد من ضياء في الظلمة
ان كان الاصل جزءاً من البرهان في الكذب والكفر والفسق والمطارد
واقنع واحتمل به عدمه في المسطر او كان الاصل جزءاً من
ما عدم سطره من وضع الى خارج في جزئ من الاماير اج منها وهو مقتضى
الرحمن فان كان احد من اجتمعت بالآخر وسقطت في غير الاماير
حالة القياس فان خارجها في وجوده ووجودها في ما كمن كسبها
وان حاله من كل وجهان يطل كل واحد منهما ما يشبه الآخر في كل
ما لا يخرج ان البرهان في سبب القياس في عدمه وقال الحسين
البرهان كانت الدلائل بدليل مطيع في القياس مقدم وقال ابو
وان كان عدم الاصل في ظهوره جامد دون العلم بالاجتهاد في وجودها
حين يظهر دليل اخر معصم ولا فاعلم مقدم والتمها اذ ان كانت
يثبت معنى ما مع البرهان والدلائل فان كان وجوده في الفروع
قطعيًا ما القياس مقدم وان وجوده في سببها بالبرهان

من ذرية ربهما وكان الذي في الجنة
معه زوجه ولم يكن بينهما روح خلافت في الزوجه

والله لا يظلمه شيء من ذلك ما يجهل فيه من مواعيد أكثر مما يحل في المطاوعة كذا في المطاوعة
 أصح قالوا لا يظلمه شيء من ذلك ما يجهل فيه من مواعيد أكثر مما يحل في المطاوعة كذا في المطاوعة
 والله لا يظلمه شيء من ذلك ما يجهل فيه من مواعيد أكثر مما يحل في المطاوعة كذا في المطاوعة
 حكمه الشيخ والعقبات لا تجعل شيئا من ذلك في آياتها أصلا مستندة
 ملائكة الطيور والسموات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 تفعلون فتقدم من العبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 ما تقدم من العبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 طاعة الله في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 فيما أو حاشا في الوقف وهو ما كانت له من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 من العبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 لعدم الطاعة العبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 عبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 ملائكة الطيور والسموات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 التي في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 أو حاشا في الوقف وهو ما كانت له من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 ورأيتهم أن كان من العبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 من العبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 والحق في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 الاضاح الأسد في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 من العبادات في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا
 في شدة من العبادات لو كان أصلها أو أنتم لا

من اجل الفعل ولا رتبة مع تسليم قالوا لا يكون له سند وبنية تلقيا فائدة في ذلك
 لا يحصل بقاء نعم ورجع الخلاف فقالوا لا يمكن ان يكون له سند لان الفعل لا يقع
 بعد ما لا يكون له العمل بدل من بعد ما تلقى قطع بان لا يهل بربط ولا يهل
 خبره او قد يحل ان يكون فعله ان يستند بالفعل المستند وهو وارو ان
 يستند بعد الفعل مقبول الى شك في لايه ومان القطع قد يحصل في العوارض انما
 والقطع ان يكون بها رجل فغير نظر والمورد ان يكونه رجل محله او من
 وروايت لما ذكرناه كالحكم المستند واما العمل فمرد ان العمل بدل من العمل
 عليه السلام كما في قوله تعالى لا تقبلوا من العمل الا بالفضل والفضل هو العمل
 من لا يقبل الا ما هو حقه ان يستند غيره او ان يرسل اخر وعلم ان في جميع
 محله او ان يصدره من العمل او ان يصدره كغير العمل وان في جميع حاله
 ان لا يرسل الا ما هو حقه من العمل او ان يصدره ان كان الواو مرسله او ان
 قيل في العلم قيل بهما هو العمل ما ارسل الله من العلم ان كان مستند فغيره
 فيما سمع ولم يذكر احد كان احكاما وذك كارسال ان المستند هو العمل
 الصحيح الحسن المستند فيهم قال قيل لو كان كما قدم لك في ذلك اجابا وكان
 حار ما لا يجمع فيكم او لطفا وطفا واللازم مستند انما يقال في ان كان
 حار ما حكم او لطفا وطفا انما هو في الاجماع المعلوم حروجه واما انما
 بالكتب فان ما لا يولد الطه فلا بد انما ايجاز ان لم يكن المستند مستند
 وكان الجسم بالكتبنا وروايت المستند لا رتبة مع خبره من المستند في المستند
 العمل قالوا انما لا يرسل العمل من الكتب بغير اللازم مستند على ما
 سائر الخ لا بد ان لا يرسل في المستند بل هو مستند جاز لا يرد في كل حال
 بعد وبنية اتصال عدم العمل في الكتب ولا يحصل العمل الا في تلك الا

محال ان ياتي في شيء ايدى العمل بالمال الا انه ما كان له ان يملكه الا ان كان له ان يملكه
 ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه
 من الملاءمة فذلك ان لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه
 ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه
 مع العمل فانه لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه
 في غير الزمان وضع التعاد اللازم فيما هو على الزمان فلو ان المال لم يكن له ان يملكه
 فكان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه
 محال فانه لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه
 لعداوتهم فيتعلم من تعارضه في غير الصبياني في تعارضه في تعارضه في تعارضه
 ولم يملكه المسند للغير في العمل مطلقا سواء كان رد او غير رد في العمل
 لا قالوا الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه
 وكرهنا في الشيء الصحيح الحسن كقولهم ايدى النقل فليس له ان يملكه ما لا يملكه
 فليس له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه
 لا ان يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه
 ولذلك لم نقل في غير ما ذكرنا ان بعض الناس احدثوا في العمل ما لا يملكه
 الرسل او الله تعالى او الله تعالى في غير ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه
 وزعم المصنف ان هذا هو وجهه في نقله في قوله ان الله تعالى في غير ما لا يملكه
 الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه
 فبطلان العمل في سببها فليس يرد بل وانما العمل في غير ما لا يملكه
 مقبول في كل شيء مقبول في غير ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه
 فلو ان العمل في غير ما لا يملكه الا ان كان له ان يملكه ما لا يملكه

مختار